وجودها اصلا لا على سبيل الاجتماع ولا على سبيل التعاقب والتسلسل
الغير المتناهية المفروضة ههنا وان لم تكن موجودة مجتمعة فهي
موجودة متعاقبة فان جميع الحوادث موجودة في جميع الازمنة
بمعنى ان كل واحد منها حادثا موجود في جزء من تلك الازمنة او موجود
اعم من ان يكون في الآن او في الزمان والوجود في الزمان اعم
من ان يكون على سبيل الاجتماع او على سبيل التعاقب بل للوجود
عند الفلاسفة فردا آخر ينسبونه الى الدهر فانهم يقولون ان
المبادي العالية موجودة في الدهر والدهر وعاء الزمان فالوجود
في الزمان على سبيل التعاقب يخرج من الوجود الخارجي فاخرجوه عن
الوجود الخارجي تحكما ثم لا يخفى انه اذا سلم جريان التطبيق فالمحذور
الذي يظهر منه هو اما الانتهاء على تقدير العدم او مساواة
الجزء للكل وهذان المحذوران يجريان في صورة التعاقب
فان العدد الذي يساوي جزؤه كله مستحيل في نفس الامر بمعنى
انه يستحيل عروضه في نفس الامر لشيء من الاشياء سواء كان افرادا
مجتمعة او غير مجتمعة فان البديهة حاكمة بان طبيعة العدد

بل الكم مطلقا يأبى عن قبول مساواة جزئه للكل فليتامل واعلم ان
الفلاسفة اشترطوا في بطلان التسلسل الاجتماع والترتب فقد سبق
آنفا حال الشرط الاول واما الشرط الثاني فقد وجهوا اشتراطه
بانه لو لم يكن بين الآحاد ترتب لم يمكن للعقل تطبيق اذ لا نظام
فيها مضبوطا حتى يلزم من تطبيق بعضها الى بعض انطباق الكل
على الكل بخلاف الآحاد المترتبة فانه يلزم هناك من تطبيق المبدأ على
المبداء انطباق كل واحد من آحاد التسلسلة الثانية على نظيره من آحاد التسلسلة
الاولى وستوضح ذلك بتسلسلة ممتدة وكيف من الطرفين فانه يبقى في الاول
تطبيق المبداء على المبداء وفي الثاني لا بد من تطبيق كل واحد واحد
على التفصيل وذلك مما يجيء عنه العقل في صورة عدم التناهي وعلى
هذا الشرط اعتمدوا في قولهم بعدم تناهي النفوس الناطقة المجردة
قلت ان كفى التطبيق الاجمالي فهو جار في غير المرتبة بان يلاحظ
العقل ان كل واحد من تلك الجملة اما ان يكون باذائه واحد آخر
من الجملة الاخرى او لا وعلى الاول يلزم المساواة وعلى الثاني
يلزم الانقطاع وان لم يكف التطبيق الاجمالي لم يكن جاريا في

Copyright © King Saud University